

السنة والمعارض لها برأيه وفيه تعزير الوالد ولده وإن كان كبيراً وهذا وشبهه من أحاديث الباب ظاهر في أنها لا تمنع المسجد لكن بشروط ذكرها العلماء مأخوذة من الأحاديث وهو أن لا تكون متطية، ولا متزينة، ولا ذات خلاخل يسمع صوتها، ولا ثياب فاخرة، ولا مختلطة بالرجال، ولا شابة ونحوها ممن يفتتن بها وأن لا يكون في الطريق ما يخاف به مفسدة ونحوها .

وهذا النهي عن منعهن من الخروج محمول على كراهة التنزيه إذا كانت المرأة ذات زوج أو سيد ووجدت الشروط المذكورة فإن لم يكن لها زوج ولا سيد حرم المنع إذا وجدت الشروط أهد . كلامه بلفظه .

وقد كنت نظمت كلام النووي هذا فقلت :

لا تمنعوا المسجد آم الله	قد صح عن نبينا الأواه
أخذها من الحديث العلماء	لكن لذلك شروط تُعتمى
من الثياب حسنه قد عظم	عدم طيب وخلاخيل وما
في أذنها لان ذاك أحسوط	وتركها لزينة قد شرطوا
وكونها لم تخش منها الفتنة	والأمن في الطريق شرط مثبت
لهن حاجز عن الرجال	وإن يكُن عند الإبتهال
إن كمل الشرط على التنزيه	وحلوا النهي الذي ترويه
لهذه القُربة ذات بعلم	إن كسانت المرأة عند الفعل
فالنهى للتحريم فيما رويها	أو ذات سيد ومهما انتفيا
شرح النواوي لصحيح مسلم أهد	حرر ذا الحكم لكل مسلم

وفي الجامع لابن عبد البر ما نصه : وقال ابن عباس تمتع رسول الله ﷺ . فقال عروة بن الزبير : نهى أبو بكر وعمر عنها . فقال ابن عباس : يوشك أن ينزل عليكم حجارة من السماء ، أقول : قال رسول الله ﷺ وتقولون : قال أبو بكر وعمر أهد . منه بلفظه .

قلت : نقل ابن القيم في الجزء الأول من زاد المعاد كلام ابن عباس هذا وقال